مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28)

دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية

■ د. سمية عمار عمران اعمار*

● تاريخ استلام البحث 2026/20/20م ● تاريخ قبول البحث 04 /2026/04م

■ المستخلص: ● DOI https://doi.org/10.5281/zenodo.20030874

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) في مصرف الجمهورية، ومحأولة تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية العملية لعمليات المرابحة المصرفية وتقييم قدرة المصرف على تحديد وقياس التكلفة الفعلية بدقة، وقد تم اختيار عينة عشوائية من الموظفين بالمرابحة المصرفية بخمسة عشر فرعا لمصرف الجمهورية داخل نطاق مدينة طرابلس وتم توزيع (3) استمارات لكل فرع، حيث بلغت نسبة الردود (84.4 ٪) واتبعث الباحثة تحقيقا لذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم التوصل إلى أن المصرف يلتزم بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية، وأنه يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية، كما أنه توجد بعض الصعوبات المحاسبية والتنظيمية التي تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية تتمثل في: صعوبة حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية

* أستاذ مشارك، بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.
E – mail: ommaab_omran@yahoo.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

المرتبطة بعمليات المرابحة المصرفية، وتعقيد الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية اللازمة لإتمام هذه العمليات. كما أن تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المرابحة المصرفية يؤدي إلى ضعف وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية المتعلقة بقياس التكلفة الفعلية، وأظهرت النتائج كذلك أن ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية إلى جانب قصور النظام المحاسبي الحالي ونقص الكوادر المؤهلة في مجال المحاسبة الإسلامية يؤثر سلبا في القدرة على القياس الدقيق للتكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.

● **الكلمات المفتاحية:** المرابحة المصرفية – معيار المحاسبة المالية رقم (28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى.

The Feasibility of Measuring the Actual Cost of Bank Murabaha:

An Applied Study at Jumhouria Bank.

■ Dr. Sumaya Ammar Omran Aamar *

■ **Abstract:**

This Paper examines the feasibility of measuring the actual cost of bank

Murabaha through an applied study conducted at Jumhouria Bank. The study aims to highlight the practical accounting treatment of Murabaha transaction and assess the extent to which the Bank is able to accurately determine their actual cost. The findings indicate that the Bank seeks to identify the main cost components of Murabaha transaction and to maintain accounting separation between actual cost and profit margins.

Nevertheless, the results reveal several accounting and organizational challenges that limit accuracy of actual cost measurement, including difficulties in comprehensively identifying cost elements, complex administrative procedures, and lengthy documentary cycles. In addition, the multiplicity of administrative units involved in Murabaha operations reduces data clarity and complicates the tracking of accounting information related to actual cost measurement. The study also finds that weak coordination between financial and Sharia supervisory departments, along with limitation in the current accounting system and shortage of qualified personnel in Islamic accounting, negatively affect the accurate measurement of the actual cost of Murabaha transaction.

Keywords: Bank Murabaha – Aaoifi Financial Accounting Standard No (28): Murabaha and other Deferred Sales.

* ,Associate Professor, Department of Accounting - Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli.

■ **المقدمة:**

تعد الصيرفة الإسلامية من أهم البدائل التمويلية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعد عقد المرابحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخداما في المصارف الإسلامية، نظرا لما يتميز به من وضوح في الصيغة وسهولة في التطبيق العملي، غير إن سلامة تطبيق المرابحة المصرفية لا تتوقف على الشكل التعاقدي فقط، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بدقة قياس التكلفة الفعلية للأصل محل العقد، لما لذلك من أثر مباشر على صحة العقد شرعا ودقة القياس المحاسبي.

وقد أكدت هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي (AAOIFI)، في معاييرها الشرعية والمحاسبية على ضرورة الإفصاح الدقيق عن عناصر التكلفة الفعلية، والفصل الواضح بينها وبين هامش الربح، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لصحة عقد المرابحة والتقارير المالية (WWW.aaoifi.com).

وفي البيئة الليبية، أظهرت الدراسات السابقة وجود تفاوت بين الالتزام النظري بالضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية، وبين التطبيق العملي لقياس التكلفة الفعلية للمرابحة، إضافة إلى وجود صعوبات تنظيمية ومحاسبية تؤثر في دقة القياس، (الحضيري،2025) و(Elshaafi,2021). وانطلاقا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية، والتعرف على واقع الممارسة العملية والصعوبات المرتبطة بتطبيقها، بما يسهم في دعم تطوير العمل المصرفي الإسلامي وتحسين جودة القياس المحاسبي في البيئة الليبية.

● **الدراسات السابقة:**

تناولت الدراسات العربية والأجنبية موضوع المرابحة المصرفية من جوانب عدة نذكر منها الآتي:

1 - (دراسة الحضيري،2025) بعنوان: الصعوبات التي تواجه صيغة المرابحة في الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية على بعض المصارف التجارية في مدينة سبها:

هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات والمشكلات العملية التي تواجه تطبيق صيغة المرابحة المصرفية في المصارف التجارية بمدينة سبها، وتحليل أثر هذه الصعوبات على دقة القياس المحاسبي للتكلفة الفعلية لعمليات المرابحة، وتقييم مدى الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية عند تنفيد عقود المرابحة، واقتراح حلول عملية لتحسين فعالية التطبيق والممارسات المحاسبية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات موجهة لعينة من الموظفين في الإدارات المالية والإدارة الشرعية في المصارف المشاركة، وتوصلت إلى وجود صعوبات عملية واضحة في تطبيق صيغة المرابحة مثل: صعوبة الفصل بين التكلفة وهامش الربح، قصور في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية، ضعف التوافق بين الإجراءات المصرفية والنظم المحاسبية، التأثير المباشر لهذه الصعوبات على عدم دقة قياس التكلفة الفعلية، التفأوت بين المصارف في مدى التزامها بالمعايير الشرعية والمحاسبية، الحاجة إلى تحسين النظم الداخلية والتدريب على الممارسات المحاسبية الإسلامية.

2 - (دراسة Haryati & Abdul Mughits,2025): بعنوان: مشكلات تمويل المرابحة في المنتجات المصرفية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات التي تواجه تطبيق تمويل المرابحة في ماليزيا من الناحية المحاسبية والشرعية والتنظيمية مع التركيز على مدى التزام المصارف بالمبادئ الشرعية والمحاسبية والصعوبات التي تواجهها في احتساب التكلفة الفعلية والفصل بينها وبين هامش الربح عند تنفيذ عمليات المرابحة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الممارسات التطبيقية لتمويل المرابحة في عدد من المصارف الإسلامية، وتوصلت إلى وجود اشكاليات في تحديد التكلفة الفعلية لعمليات

المرابحة نتيجة عدم شمولية عناصر التكلفة المحتسبة، وعدم الالتزام الكامل بالفصل بين تكلفة المرابحة وهامش الربح في بعض التطبيقات المصرفية، وتأثير الإجراءات الإدارية المعقدة وتعدد الجهات المشاركة في العملية التمويلية على دقة القياس المحاسبي، وضعف التنسيق بين الجوانب المحاسبية والرقابية الشرعية، مما يؤدي إلى تفأوت في التطبيق العملي لصيغة المرابحة.

3 - **(دواسة Al-Nuaimi et al., 2024): بعنوان: المرابحة في التمويل الإسلامي - مراجعة معمقة وتحليل للإسهامات البحثية الحديثة:**

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم البحوث الحديثة المتعلقة بصيغة المرابحة، مع التركيز على الجوانب المحاسبية والشرعية والتطبيقية، وخاصة قياس التكلفة والإفصاح، والفصل بين التكلفة والربح، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال مراجعة الدراسات الاكاديمية الحديثة للمرابحة وتصنيف الدراسات وفق محأور (شرعية – محاسبية - تطبيقية)، وتوصلت إلى وجود تباين واضح في الأساليب المحاسبية المستخدمة لقياس تكلفة المرابحة بين المصارف والدراسات التطبيقية، وركزت العديد من الدراسات على الجوانب الشرعية مقابل ضعف الاهتمام التطبيقي بقياس التكلفة الفعلية، وعدم وجود نموذج محاسبي موحد لحصر عناصر تكلفة المرابحة بشكل شامل، وقصور في الفصل المحاسبي الدقيق بين تكلفة المرابحة وهامش الربح في بعض التطبيقات المصرفية، وندرة الدراسات التطبيقية التي تربط بين الإطار النظري والممارسة المصرفية الفعلية.

4 - **(دراسة Jedidia & Hidoussi,2024) بعنوان: تسعير المرابحة والقياس المحاسبي للتكلفة والربح – القضايا والرؤى**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آليات تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية التونسية، مع التركيز على العلاقة بين التسعير والتكلفة الفعلية، وبيان القضايا المحاسبية والشرعية

التي تنشأ عند تحديد سعر المرابحة، ولا سيما مدى الاعتماد على أسعار الفائدة المرجعية بدلا من التكلفة الحقيقية، وتأثير ذلك على شفافية القياس والمصداقية المحاسبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النقدي من خلال تحليل الأدبيات المعاصرة المتعلقة بتسعير المرابحة ودراسة الممارسات المصرفية الشائعة في تحديد سعر المرابحة ومقارنة بين التسعير القائم على التكلفة الفعلية والتسعير القائم على مؤشرات السوق وتقييم الآثار المحاسبية والشرعية لأساليب التسعير المختلفة وتوصلت الدراسة إلى اعتماد عدد من المصارف الإسلامية على مؤشرات تسعير غير مرتبطة مباشرة بالتكلفة الفعلية والتطبيق العملي للتسعير، وضعف الإفصاح المحاسبي عن مكونات التكلفة، وتأثير تسعير المرابحة غير القائم على التكلفة على دقة الفصل بين التكلفة والربح، ووجود تباين في مدى التزام المصارف بالضوابط الشرعية عند تحديد سعر المرابحة.

5 - (**دراسة النصاري ومسعودي، 2023**) **بعنوان: أثر محددات تسعير المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية:**

هدفت إلى تحليل أثر محددات تسعير المرابحة المصرفية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على مدى تأثير عناصر مثل التكلفة، هامش الربح، المخاطر، والمنافسة السوقية في كفاءة الأداء المالي وربحية المصارف، وبيان ما إذا كان تسعير المرابحة يعكس الأسس الاقتصادية والمحاسبية السليمة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالأسلوب الكمي، من خلال تحليل بيانات مالية لعينة من المصارف الإسلامية، واستخدام نماذج إحصائية لقياس أثر محددات تسعير المرابحة على مؤشرات الأداء المالي، واختبار العلاقة بين سياسات التسعير وربحية المصارف وكفاءتها التشغيلية لعينة من المصارف خلال فترة زمنية محددة. وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لمحددات تسعير المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وإن التكلفة وهامش الربح يعدان من أكثر المحددات تأثيرا في ربحية المصارف، واعتماد بعض المصارف على سياسات تسعير لا تستند كليا إلى التكلفة الفعلية بل تتأثر بعوامل سوقية وتنافسية.

6 - (دراسة Elshaafi,2021): بعنوان: الأسس العلمية لتسعير منتج المرابحة في المصارف الليبية:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأسس العلمية والمحاسبية والشرعية لتسعير منتج المرابحة في المصارف الليبية (الجمهورية - مصرف التجارة والتنمية - مصرف الصحاري)، وتحديد الفجوات العلمية بين النظرية والتطبيق في التسعير المصرفي، مع تقييم مدى ارتباط التسعير بالتكلفة الفعلية وتحليل أثرها على شفافية الإفصاح المالي، وبيان أوجه القصور في الممارسات التطبيقية القائمة، وتأثير ذلك على عدالة التسعير، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لممارسات التسعير مع تقييم الفجوات بين الممارسة الفعلية والمعايير العلمية، ومراجعة الوثائق والسياسات المحاسبية للمصارف الليبية، من خلال استبانات ومقابلات مع موظفين في الإدارات المالية والإدارة الشرعية، وتوصلت إلى اعتماد المصارف على أساليب تسعير لا تعكس دائما التكلفة الفعلية للمرابحة، ووجود قصور في الإفصاح المحاسبي عن مكونات التكلفة وهامش الربح، وتفأوت كبير بين المصارف في الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية عند تسعير المرابحة، وصعوبة تطبيق نموذج محاسبي موحد لحصر عناصر التكلفة الفعلية، والحاجة إلى تطوير النظم المحاسبية لتعزيز الدقة والشفافية في التسعير.

7 - (دراسة Al - Nuaimi et al.,2021): بعنوان ممارسات إدارة التكاليف وتسعير تمويل المرابحة في المصارف الإسلامية السعودية - دراسة تطبيقية:

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة التكاليف المطبقة في المصارف الإسلامية وبيان دورها في تسعير صيغة المرابحة، مع التركيز على مدى اعتماد التسعير على التكلفة الفعلية، وقياس أثر نظم إدارة التكلفة على دقة التسعير وكفاءة القرارات التمويلية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات من العاملين

في الإدارات المالية، وتحليل البيانات تحليل إحصائيا لقياس العلاقة بين إدارة التكاليف وتسعير المرابحة، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة التكاليف وتسعير تمويل المرابحة، وأن المصارف التي تطبق نظماً أكثر كفاءة في إدارة التكاليف تحقق دقة أعلى في تسعير المرابحة، واعتماد بعض المصارف على أساليب تسعير لا تعكس بالكامل التكلفة الفعلية لتمويل المرابحة، ووجود تفأوت بين المصارف في مستوى تطبيق إدارة التكاليف الحديثة..

● **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة، في أن أغلب هذه الدراسات التي بحثت في هذا المجال قد ركزت على المرابحة الإسلامية من الزوايا الشرعية والتمويلية والتسعيرية إضافة إلى تقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية ذات الصلة، وقد بينت الدراسات وجود فجوة واضحة بين الإطار النظري والتطبيق العملي لصيغة المرابحة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية وتحقيق مقاصد الشريعة في تحديد التكاليف وهوامش الربح، وركزت كذلك على مشكلات التطبيق المحاسبي والتنظيمي للمرابحة، وأكدت وجود قصور في آليات تحديد التكاليف، واعتمدت بعض المصارف على أساليب تسعير لا تعكس التكلفة الفعلية للمرابحة، أما الدراسات الليبية فقد أوضحت ضعف نظم محاسبة التكاليف وغياب نماذج محاسبية دقيقة لقياس تكلفة المرابحة، مع تركيزها على الصعوبات العامة دون التعمق في إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية، وبناء عليه تتجسد الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التطبيقية التي تسعى إلى قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية داخل مصرف محدد باستخدام بيانات محاسبية واقعية، إلا إن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) لإلقاء الضوء على كيفية تحديدها، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية استخدمت عينة مكونة من الموظفين العاملين بالمرابحة المصرفية

لخمسة عشر فرعاً مصرفياً من فروع مصرف الجمهورية في نطاق مدينة طرابلس، بما يسهم في تعزيز دقة التسعير وتحسين جودة الإفصاح المالي وتحقيق العدالة في التعاملات المصرفية الإسلامية.

■ **مشكلة البحث:**

أوضحت دراسة (الحضيري، 2025) وجود صعوبات عملية في تطبيق صيغة المرابحة المصرفية في المصارف الليبية العاملة في مدينة سبها متمثلة في قصور الفصل بين التكلفة وهامش الربح وقصور في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية، كما أوضحت دراسة (Elshaafi,2021) اعتماد المصارف الليبية على تسعير لا يعكس دائما التكلفة الفعلية، وصعوبة تطبيق نموذج محاسبي موحد لحصر عناصر التكلفة الفعلية في المصارف الليبية، مع وجود تباين في التطبيقات المصرفية بشأن إمكانية قياس مقدار التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية من الناحية النظرية، وبين إمكانية تحديدها من الناحية العملية وفق الضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة المالية، بالإضافة إلى غياب المعيار المحايد المحدد من جهة خارجية مستقلة عن المصرف وعملائه المتضمن للآلية الصحيحة في قياس التكلفة الفعلية، وعليه تولد لدى الباحثة مشكلة الدراسة المتمثلة حول مدى إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) دراسة تطبيقية بمصرف الجمهورية.

- **وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:**

هل يمكن قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28) في مصرف الجمهورية؟

وعليه فإنه يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

1 – ما مدى التزام المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28)؟

2 – إلى أي مدى يتم الفصل بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في المعالجة المحاسبية لصيغة المرابحة المصرفية؟

3 – ما هي الصعوبات التي تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية في مصرف الجمهورية؟

أهداف البحث: تكمُن أهداف البحث في الآتي:

1 – إمكانية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق الضوابط الشرعية ومعيار المحاسبة المالية رقم (28) في مصرف الجمهورية.

2 – إمكانية الفصل بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في المعالجة المحاسبية لصيغة المرابحة المصرفية في مصرف الجمهورية.

3 – التعرف على واقع الممارسة العملية لقياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية، والتعرف على صعوبات القياس الدقيق لهذه التكلفة في مصرف الجمهورية.

فرضيات البحث: يمكن صياغة ثلاث فرضيات رئيسية للبحث هي:

1 – يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).

2 – يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.

3 – توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.

■ أهمية البحث:

تكمُن أهمية البحث في الآتي:

1 – أهمية قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق الضوابط الشرعية، والضوابط المالية.

2 – توسع خدمات الصيرفة الإسلامية وتعاملاتها المترتبة عنها وخاصة صيغة المرابحة المصرفية في مصرف الجمهورية.

3 – إثراء البحوث المقدمة في مجالات المحاسبة والمالية الإسلامية في البيئة الليبية.

الدراسة الميدانية: منهجية البحث:

1 – **حدود ونطاق البحث:** هناك نوعين من الحدود لهذه الدراسة هما:

حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة على قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية، وفق المعيار المحاسبي المالي رقم (28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى، والذي يحل محل المعيار رقم (2) الخاص بالمرابحة للأمر بالشراء، والمعيار رقم (20) الخاص بالبيع الآجل بهدف توحيد المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وتحسينها بما يتوافق مع افضل الممارسات الدولية دون المساس بالمبادئ الشرعية (WWW.aaoifi.com).

حدود مكانية: مصرف الجمهورية والفروع التابعة له المختصة بالمرابحة المصرفية في نطاق مدينة طرابلس.

2 – **مجتمع وعينة البحث:** يتمثل في الموظفين العاملين بإدارة المرابحة المصرفية بفروع مصرف الجمهورية وعددها (25) فرعا داخل نطاق مدينة طرابلس. أما عينة البحث فكانت عينة عشوائية من العاملين بهذه الإدارات والتي ضمت الموظفين بالمرابحة المصرفية لـ (15) فرعا وتم توزيع (3) استمارات لكل فرع، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) عينة البحث

عدد الفروع	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات الجاهزة للتحليل	الفاقد	النسبة المئوية
15	45	38	7	٪84.4

3 – **الأسلوب الإحصائي المستخدم:** اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة من خلال برنامج إحصائي

من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1 – اختبار الصدق والثبات: Reliability Analysis

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها.

2 – أساليب الإحصاء الوصفي: Descriptive Analysis وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة .

3 – أساليب التحليل الاستدلالي: Inferential Analysis

وقد استخدم اختبارT للفرضيات باستخدام اختبار(t) One Sample T - Test.

● **أولاً: مفهوم المرابحة المصرفية:**

تعد عقود المرابحة من أهم أدوات التمويل في المصارف الإسلامية، وتقوم على بيع الأصل بثمن معلوم مع كشف صريح عن التكلفة الأصلية وهامش الربح المتفق عليه بين المصرف والعميل (AAOIFI، 1438/2017م).

وتعرف المرابحة " بأنها بيع السلعة بثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم ومتفق عليه بين الطرفين، على أن يكون المشتري على علم بتكلفة الشراء الأصلية" (AAOIFI، معيار شرعي رقم 8).

وفي التطبيق المصرفي تعرف المرابحة المصرفية بأنها" عقد بيع تلتزم بموجبه المؤسسة المالية الإسلامية بشراء سلعة بناءً على طلب العميل، ثم تبيعها له بثمن يتكون من التكلفة الفعلية مضافا إليها ربح معلوم ومتفق عليه، على أن يتم الإفصاح الكامل عن التكلفة، وذلك وفقاً للضوابط الشرعية المنظمة لعقد المرابحة الآمر بالشراء" (AAOIFI، المعايير الشرعية، معايير المرابحة رقم 8، 2017).

● **ثانياً: مفهوم التكلفة الفعلية في المرابحة المصرفية:**

تعرف التكلفة الفعلية بأنها: «مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة المالية الإسلامية من أجل تملك الأصل محل عقد المرابحة، وتشمل سعر الشراء، والمصاريف المباشرة المرتبطة بالتملك، دون إدراج هامش الربح»، وذلك وفقاً لما نص عليه المعيار المحاسبي رقم (2) الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (AAOIFI، المعيار المحاسبي رقم 2، 2017)، ويعد الإفصاح عن هذه التكلفة شرطاً شرعياً ومحاسبياً، لما له من أثر مباشر في تحديد هامش الربح المشروع (النعيمي وآخرون، 2021).

- **مفهوم التكلفة الفعلية في المرابحة وفق المعيار رقم (28) المرابحة والبيوع الآجلة:**

وفقاً لمعيار (28)، تعرف التكلفة الفعلية للمرابحة بأنها: « جميع التكاليف التي تتحملها المؤسسة المالية الإسلامية بصورة مباشرة ولازمة لاقتناء الأصل محل المرابحة ووضعه في حالته الجاهزة للبيع، قبل إبرام عقد المرابحة مع العميل»(WWW. aaoifi.com).

وبذلك لا يجوز شرعا ولا محاسبيا احتساب أي ربح أو ايراد قبل تحقق التملك الفعلي وتحمل المخاطر المرتبطة بالأصل.

- **مكونات التكلفة الفعلية للمرابحة وفق المعيار رقم (28):**

1 - **تكلفة شراء الأصل وتشمل:**

سعر الشراء المدفوع للمورد – الرسوم الجمركية (إن وجدت) – الضرائب غير القابلة للاسترداد – مصاريف النقل والتخزين والتأمين قبل البيع. وتعد هذه التكاليف جزءاً أصيلاً من تكلفة المرابحة.

2 - **المصروفات المباشرة المرتبطة بالاقتناء مثل:**

أتعاب الوسطاء – مصاريف الفحص والمعاينة – مصاريف التوثيق المرتبطة بتملك الأصل، يسمح بإضافتها إلى التكلفة بشرط: أن تكون حقيقية وقابلة للقياس وإن تكون مرتبطة مباشرة بالأصل.

3 - التكاليف المستبعدة من التكلفة الفعلية:

ينص المعيار (28) صراحة على عدم جواز تحميل التكلفة بما يلي:

المصروفات الإدارية العامة – تكاليف التمويل – تكاليف الفرصة البديلة – أي مصروفات لاحقة لإبرام عقد المرابحة، فإدراج هذه التكاليف يعد مخالفة شرعية ومحاسبية.

● **ثالثاً: معيار المحاسبة المالية رقم (28 FAS) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى:**

شهدت معايير،(AAOIFI) تطورا ملحوظاً، تمثل في إصدار معيار المحاسبة المالية رقم (28 FAS) المرابحة والبيوع الآجلة الاخرى، والذي وضع إطاراً محاسبياً أكثر دقة للاعتراف والقياس والإفصاح عن عقود المرابحة. وقد نص المعيار على ضرورة قياس الأصول محل المرابحة بالتكلفة الفعلية، مع تحميل جميع التكاليف المباشرة ذات العلاقة، واستبعاد التكاليف غير القابلة للقياس أو غير المرتبطة مباشرة بالعقد (AAOIFI ,2020).

كما أوجب المعيار الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن أسس احتساب التكلفة وهامش الربح، بما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة بين المصارف الإسلامية.

- ينص هذا المعيار على أن المصرف الإسلامي:

- يعترف بالمخزون (الأصل) حينما يكتسب السيطرة عليه وتنتقل إليه المخاطر والمنافع الأساسية.
- يعترف بالإيراد أو المستحقات (Receivables) عند بيع الأصل وفق عقد المرابحة.
- يتم احتساب تكلفة الأصل باعتبارها مجموع تكلفة الشراء وجميع النفقات لتحضير الأصل في موقعه وحالته الحالية (مثل النقل والتأمين) مع خصم أي خصومات تجارية أو معاملاتها.

وهنا يظهر ارتباط معيار (28) مباشرة بمفهوم التكلفة الفعلية في المرابحة، حيث يؤكد

المعيار على أن التكلفة المعترف بها يجب أن تكون تكلفة فعلية قابلة للقياس وليست تقديرية أو افتراضية.

- الإفصاح: يلزم المعيار المؤسسات بالإفصاح بوضوح في القوائم المالية عن الإيراد من المرابحة وتكلفة الأصل المباع، والربح المؤجل مقابل المستحقات، وأية مبالغ متعلقة بالخصومات أو التنازلات (كخصم تعجيل السداد).

● **رابعاً: الضوابط الشرعية ودورها في تحديد التكلفة:**

إلى جانب المعايير المحاسبية، تصدر (AAOIFI) معايير شرعية تهدف إلى تحويل الفتأوي الشرعية إلى قواعد عملية يمكن تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية. وتبرز هذه المعايير أهمية الالتزام بأحكام الشريعة في كل جوانب التعاملات، ويشمل ذلك الوضوح في تحديد التكلفة وعدم استخدام عناصر غير مشروعة في احتسابها (البشير وحكيمة، 2022)، والصدق في الإفصاح، وتحريم إدراج تكاليف وهمية أو غير مرتبطة بالعقد، ومنع ربط هامش الربح بمؤشرات الفائدة التقليدية. وتضطلع هيئات الرقابة الشرعية بدور مهم في التحقق من سلامة احتساب التكلفة والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (AAOIFI,2017)

- **تعمل المعايير الشرعية على دعم المعايير المحاسبية من خلال:**

- التأكيد على وجوب الصراحة في الكشف عن تكلفة الأصل.

- منع التلاعب في تكوين التكاليف التي تعرف على أنها غير حقيقية أو مخالفة للمبادئ الشرعية.

- توجيه المصارف إلى اعتماد أساليب محاسبية تتوافق مع الشريعة في احتساب الإيرادات والتكاليف في العقود التمويلية (البشير وحكيمة، مرجع سابق).

● **خامساً: المعالجة المحاسبية للتكلفة الفعلية قبل عقد المرابحة وفق المعيار (28):**

- تثبت الأصول المُقتناة بغرض المرابحة في حساب مخزون المرابحات.

- لا يعترف بأي ربح إلا بعد إبرام عقد المرابحة مع العميل. وهذا يعكس تحقق شرط الملكية وتحمل المخاطر.

- **تحديد سعر المرابحة (التكلفة + الربح)**: يشدد المعيار على أن:

سعر المرابحة = التكلفة الفعلية +هامش الربح المتفق عليه.

ويجب الإفصاح للعميل على: مقدار التكلفة – مقدار الربح – إجمالي سعر البيع. وهو ما يحقق الشفافية والعدالة والالتزام بمقاصد الشريعة.

- **الأثر التطبيقي للمعيار(28) على تحديد التكلفة الفعلية**: يترتب على تطبيق المعيار:

- ضرورة وجود نظام محاسبة تكاليف دقيق.
- الفصل بين: تكلفة المرابحة والمصروفات التشغيلية العامة.
- تحسين دقة التسعير.
- الحد من ممارسات التسعير الشبيهة بالفائدة.

● **سادساً: الصعوبات والتحديات في تطبيق معايير (AAOIFI) عند قياس التكلفة الفعلية للمرابحة المصرفية:**

رغم أهمية معايير (AAOIFI) تظهر الدراسات عدة صعوبات في التطبيق العملي لهذه المعايير. فقد أظهرت دراسة حالة تطبيق المعايير في مصارف إسلامية أن الالتزام بمعايير(AAOIFI) في القوائم المالية لا يزال غير كامل وإن مستوى الإفصاح والشفافية يختلف من مؤسسة إلى أخرى كما أن التطبيقات الفعلية قد تتأثر بتطبيقات محلية للأنظمة المحاسبية أو معايير أخرى (زرنوح وحدبي،2026)، وأشارت دراسات أخرى إلى ضعف نظم التكاليف، وعدم الفصل الدقيق بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة، والاعتماد على سياسات تسعير مركزية لا تعكس التكلفة الفعلية لكل عقد. كما تلعب

البيئة التنظيمية ومستوى التأهيل المحاسبي دوراً في تعقيد تطبيق معايير (AAOIFI)، بصورة كاملة (الحضيري،2025)، (النصاري ومسعودي،2023).

ومن أهم التحديات:

1 - التطبيق الجزئي للمعايير: عدم تبني كامل لمتطلبات المعيار (28) لبعض المؤسسات رغم صدوره وترجمته إلى العربية.

2 - البيئة التنظيمية: التأخر في مواءمة المعايير المحلية مع معايير (AAOIFI).

3 - الشفافية والإفصاح: عدم الإفصاح التفصيلي المتوافق مع متطلبات المعيار (28) مما يؤثر على فهم المستثمرين والمستخدمين للمعلومات حول تكلفة المرابحة (زرنوح، وحدبي، مرجع سابق).

- **سابعاً: أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية في قياس التكلفة الفعلية:**

تكمن أهمية التزام المصارف بالمعايير المحاسبية والشرعية في أنها تضمن:

- **دقة قياس التكلفة:** بدل الاعتماد على تقديرات غير دقيقة أو طرق محاسبية غير متوافقة مع أحكام الشريعة.

- **تعزيز شفافية التقرير المالي:** حيث تعمل المعايير الموحدة على تسهيل مقارنة الأداء المالي بين المؤسسات.

- **تقليل مخاطر الخطأ في تسعير المرابحة:** وبالتالي تعزيز الثقة بين المصرف والعملاء والمجتمع الشرعي والرقابي (زرنوح، وحدبي، مرجع سابق)

4 - **أدوات البحث:** لقد تم تصميم الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسية الجزء الأول هو: يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية، والجزء الثاني هو: يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات

المرابحة المصرفية، والجزء الثالث ويتضمن: توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت للإجابة عن عبارات الاستبيان.

- **اختبار الاستبيان:** لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الدراسة والمعدل الكلي للفرضية وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يعتبر الاستبيان صادقاً لما وضع من أجله، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فرضية والدرجة الكلية للفرضيات الرئيسية

ت	العبارات	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.	0.630	0.000**
2	يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.	0.580	0.000**
3	توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.	0.640	0.000**

*** دال عند مستوى معنوية 0.05**

كما تم حساب معامل ثبات الاستبيان من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع المتغيرات وتتراوح بين (53 ٪، 83 ٪) لكل متغير من المتغيرات. وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات 70 ٪، وهي قيم ثبات جيدة في العرف الإحصائي، حيث يوصي (Hair، 1998) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو 60 ٪ وأكثر.

جدول رقم (3) قيم معامل الثبات (للاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	معامل الثبات ٪
X01	يلتزم المصرف بتحديده عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية	53.8
X02	يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية	79.2
X03	توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية	83.9
الكلي		70

■ **التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:**

استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T - Test، وذلك لاختبار فرضيات البحث، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في البحث، والجدأول التالية تبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فرضية من فرضيات البحث والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T، وتكون الفرضية إيجابية بمعنى أن المشاركين في البحث موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أكبر من 3، وتكون الفرضية سلبية بمعنى أن المشاركين في البحث غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفرضية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أصغر من 3، وتكون أراء المشاركين في البحث محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع فرضيات البحث.

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: **يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية** وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28)، حيث قامت الباحثة

بصياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها:

H_0 : **لا يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.**

H_1 : **يلتزم المصرف بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.**

والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الأولى

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	احصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.88	0.887	7.055	0.000	قبول H1
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.88 بانحراف معياري مناظر له 0.887، وأن قيمة احصاءة الاختبار T) 7.055(بدلالة إحصائية0.000 ()، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري H_0 ، مما يدل على أن المصرف **يلتزم بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية** وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).

وقامت الباحثة بدراسة عبارات هذه الفرضية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (5، 6) أن أغلب المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الأولى مما يدل على أن المصرف **يلتزم بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم** (28).

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول عبارات الفرضية الرئيسية الأولى

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	يلتزم المصرف بتحديد التكلفة الفعلية للأصل محل المرابحة قبل إبرام عقد المرابحة.	العدد	0	1	5	13	19	38
		النسبة	0	2.6	13.2	34.2	50	100
2	تشمل التكلفة الفعلية جميع المصروفات المباشرة المرتبطة باقتناء الأصل محل المرابحة.	العدد	0	1	10	15	12	38
		النسبة	0	2.6	26.3	39.5	31.6	100
3	يعتمد المصرف على مستندات وفواتير فعلية عند تحديد التكلفة الفعلية للمرابحة.	العدد	0	3	7	21	7	38
		النسبة	0	7.9	18.4	55.3	18.4	100
4	يتم توثيق عناصر التكلفة الفعلية لعمليات المرابحة في السجلات المحاسبية بشكل منتظم.	العدد	3	12	10	11	2	38
		النسبة	7.9	31.6	26.3	28.9	5.3	100

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الرئيسية الأولى

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	يلتزم المصرف بتحديد التكلفة الفعلية للأصل محل المرابحة قبل ابرام عقد المرابحة.	4.33	0.809	10.028	0.000	أوافق
2	تشمل التكلفة الفعلية جميع المصروفات المباشرة المرتبطة باقتناء الأصل محل المرابحة.	4	0.839	7.354	0.000	أوافق

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3	يعتمد المصرف على مستندات وفواتير فعلية عند تحديد التكلفة الفعلية للمرابحة.	3.85	0.832	6.309	0.000	أوافق
4	يتم توثيق عناصر التكلفة الفعلية لعمليات المرابحة في السجلات المحاسبية بشكل منتظم.	2.91	1.075	4.531	0.000	لا أوافق
	* دال عند مستوى معنوية 0.05					

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: **يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية**، قامت الباحثة بصياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها:

H_0 :**لا يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.**

H_1 : **يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية**، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.54	1.105	2.727	0.000	قبول H_1
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.54 بانحراف

معياري مناظر له 1.105، وأن قيمة إحصاءة الاختبار T(2.727) بدلالة إحصائية 0.000، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري H_0 ، وقبول الفرض البديل H_1 ، مما يدل على **يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.**

وقامت الباحثة بدراسة عبارات هذه الفرضية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (8،9) أن المشاركين موافقين على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الثانية، مما يدل على **يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.**

جدول رقم (8) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين حول عبارات الفرضية الرئيسية الثانية

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	يتم الفصل المحاسبي بوضوح بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة.	العدد	1	1	7	15	14	38
		النسبة	2.6	2.6	18.4	39.5	36.8	100
2	لا يتم إدراج هامش الربح ضمن التكلفة الفعلية للأصل محل المرابحة .	العدد	1	3	8	19	7	38
		النسبة	2.6	7.9	21.1	50.0	18.4	100
3	يتم تحديد هامش الربح بعد الانتهاء من احتساب التكلفة الفعلية بالكامل.	العدد	2	5	10	14	7	38
		النسبة	5.3	13.2	26.3	36.8	18.4	100
4	يتم تسجيل التكلفة الفعلية وهامش الربح في حسابات مستقلة .	العدد	1	3	12	15	7	38
		النسبة	2.6	7.9	31.6	39.5	18.4	100

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
5	يتم الإفصاح عن التكلفة الفعلية وهامش الربح في سجلات المرابحة بشكل منفصل.	العدد	1	2	15	11	9	38
		النسبة	2.6	5.3	39.5	28.9	23.7	100
6	تعتمد المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة على الفصل بين التكلفة والربح عند إعداد القيود المحاسبية .	العدد	4	14	12	5	3	38
		النسبة	10.5	36.8	31.6	13.2	7.9	100
7	يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات معايير المرابحة الشرعية فيما يخص الفصل بين التكلفة والربح بشكل كامل.	العدد	0	14	12	7	5	38
		النسبة	0	36.8	31.6	18.4	13.2	100
8	يسهم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.	العدد	4	8	10	12	4	38
		النسبة	10.5	21.1	26.3	31.6	10.5	100

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الفرعية الثانية

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	يتم الفصل المحاسبي بوضوح بين التكلفة الفعلية وهامش الربح لعمليات المرابحة.	4.05	0.957	6.780	0.000	أوافق
2	لا يتم إدراج هامش الربح ضمن التكلفة الفعلية للأصل محل المرابحة .	3.74	0.949	4.783	0.000	أوافق

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3	يتم تحديد هامش الربح بعد الانتهاء من احتساب التكلفة الفعلية بالكامل.	3.50	1.108	2.779	0.009	أوافق
4	يتم تسجيل التكلفة الفعلية وهامش الربح في حسابات مستقلة.	3.63	0.970	4.012	0.000	أوافق
5	يتم الإفصاح عن التكلفة الفعلية وهامش الربح في سجلات المرابحة بشكل منفصل.	3.66	0.993	4.080	0.000	أوافق
6	تعتمد المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة على الفصل بين التكلفة والربح عند إعداد القيود المحاسبية .	2.71	1.088	-1.640	0.001	لا أوافق
7	يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات معايير المرابحة الشرعية فيما يخص الفصل بين التكلفة والربح بشكل كامل.	2.08	1.049	0.464	0.006	لا أوافق
8	يسهم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.	3.11	1.180	0.550	0.000	أوافق
	* دال عند مستوى معنوية 0.05					

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: **توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية**، حيث قامت الباحثة بصياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها:

H_0 : **لا توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.**

H_1 : **توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية**، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثالثة

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.25	1.017	1.354	0.000	قبول H1
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.25 بانحراف معياري مناظر له 1.017، وأن قيمة إحصاءة الاختبار T(1.354) بدلالة إحصائية0.000 ()، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري H_0 ، مما يدل على أنه **توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.**

وقامت الباحثة بدراسة عبارات هذه الفرضية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (11، 12) أن أغلب المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الثالثة مما يدل على أنه **توجد صعوبات محاسبية وتنظيمية تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية.**

جدول رقم (11) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول عبارات الفرضية الرئيسية الثالثة

ت	العبارات	التكرار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
1	توجد صعوبة في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية لعمليات المرابحة.	العدد	1	8	12	13	4	38
		النسبة	2.6	21.1	31.6	34.2	10.5	100
2	يواجه المصرف صعوبات في الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة.	العدد	2	12	16	7	1	38
		النسبة	5.3	31.6	42.1	18.4	2.6	100
3	تعيق الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية قياس التكلفة الفعلية بدقة.	العدد	0	10	11	14	3	38
		النسبة	0	26.3	28.9	36.8	7.9	100
4	يؤثر نقص الكوادر المؤهلة في المحاسبة الإسلامية على قياس التكلفة الفعلية للمرابحة.	العدد	2	7	12	14	3	38
		النسبة	5.3	18.4	31.6	36.8	7.9	100
5	يحد تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المرابحة المصرفية من وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية للتكلفة الفعلية.	العدد	1	9	11	12	5	38
		النسبة	2.6	23.7	28.9	31.6	13.2	100
6	يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية من دقة قياس التكلفة الفعلية.	العدد	0	10	10	12	6	38
		النسبة	0	26.3	26.3	31.6	15.8	100
7	لا يوفر النظام المحاسبي المعمول به حاليا آليات تفصيلية كافية لتتبع وقياس عناصر التكلفة الفعلية الخاصة بكل عملية مرابحة على حدة.	العدد	1	8	11	10	8	38
		النسبة	2.6	21.1	28.9	26.3	21.1	100

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبارT لعبارات الفرضية الرئيسية الثالثة

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	احصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	توجد صعوبة في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية المرتبطة بعمليات المرابحة المصرفية.	3.29	1.011	1.765	0.000	أوافق
2	يواجه المصرف صعوبة في الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بعمليات المرابحة .	2.82	0.896	1.267-	0.000	لا أوافق
3	تعيق الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية قياس التكلفة الفعلية بدقة.	3.26	0.949	1.708	0.006	أوافق
4	يؤثر نقص الكوادر المؤهلة في المحاسبة الإسلامية على قياس التكلفة الفعلية للمرابحة.	3.18	1.009	1.725	0.000	أوافق
5	يحد تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المرابحة المصرفية من وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية للتكلفة الفعلية.	3.29	1.063	1.679	0.002	أوافق
6	يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية من دقة قياس التكلفة الفعلية.	3.37	1.051	2.162	0.000	أوافق
7	لا يوفر النظام المحاسبي المعمول به حاليا آليات تفصيلية كافية لتتبع وقياس عناصر التكلفة الفعلية الخاصة بكل عملية مرابحة على حدة.	3.42	1.130	2.297	0.000	أوافق
	* دال عند مستوى معنوية 0.05					

■ **النتائج:**

مما سبق يستنتج الآتي:

1 - يلتزم مصرف الجمهورية بتحديد عناصر التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (28).

2 - يتم الفصل المحاسبي بين التكلفة الفعلية وهامش الربح في عمليات المرابحة المصرفية.

3 - من الصعوبات المحاسبية والتنظيمية التي تواجه قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية ما يلي:

أ - توجد صعوبة في حصر جميع عناصر التكلفة الفعلية المرتبطة بعمليات المرابحة المصرفية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلا من : (Elshaafi,2021)، (دراسة، الحضيري2025).

ب - تعيق الإجراءات الإدارية وطول الدورة المستندية قياس التكلفة الفعلية بدقة، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Haryati & Abdul Mughits,2025).

ج - يحد تعدد الوحدات الإدارية المختصة بعمليات المرابحة المصرفية من وضوح البيانات ويزيد من صعوبة تتبع البيانات المحاسبية للتكلفة الفعلية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Haryati & Abdul Mughits,2025).

د - يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية من دقة قياس التكلفة الفعلية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Haryati & Abdul Mughits,2025).

ه - لا يوفر النظام المحاسبي المعمول به حاليا آليات تفصيلية كافية لتتبع وقياس عناصر التكلفة الفعلية الخاصة بكل عملية مرابحة على حدة، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحضيري، 2026) ودراسة (Elshaafi,2021).

و – لا تعتمد المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة على الفصل بين التكلفة والربح عند إعداد القيود المحاسبية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحضيري، 2026).

ز – لا يلتزم المصرف بتطبيق متطلبات معايير المرابحة الشرعية فيما يخص الفصل بين التكلفة والربح بشكل كامل، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحضيري، 2026) ودراسة (Elshaafi,2021).

ك – يؤثر نقص الكوادر المؤهلة في المحاسبة الإسلامية على قياس التكلفة الفعلية للمرابحة.

■ **التوصيات:**

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن من أهم التوصيات ما يلي:

1 – تطوير النظام المحاسبي بشكل مفصل لكل عملية مرابحة مصرفية بما يدعم الإفصاح والقياس الدقيق.

2 – تدريب الكوادر المحاسبية من النواحي الشرعية على تطبيق معايير المرابحة المصرفية.

3 – تبسيط وتنسيق الإجراءات الإدارية وتوحيدها على مستوى المصرف وتحسين آليات التنسيق بين الإدارات المختصة بالمرابحة المصرفية.

4 – دعم الدراسات العلمية المتخصصة التي تتناول قياس التكلفة الفعلية لصيغة المرابحة المصرفية وتراعي الضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط المالية في البيئة الليبية.

5 – تشجيع البحوث التطبيقية المستمرة لمعالجة المشكلات العملية في المصارف الليبية.

6 – العمل على سن تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافيه خارجية متمثلة في مصرف

ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها.

■ **المراجع:**

● **أولاً: الدراسات والبحوث والدوريات والمؤتمرات:**

1 - البشير، بن عبد الرحمن وحكيمة، شرفة (2022)، أهمية المعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، المجلد 3، 48 - 63.

2 - الحضيري، عبد السلام محمد (2025)، الصعوبات التي تواجه صيغة المرابحة في الصيرفة الإسلامية – دراسة تحليلية على بعض المصارف التجارية في مدينة سبها، مجلة جامعة فزان العلمية، المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية.

3 - النصاري، عبد القادر ومسعودي، محمد (2023)، أثر محددات تسعير المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة (أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة أدرار، الجزائر.

4 - زرنوح، مختار الخليل وحدبي، عبد القادر (2026)، خصوصية القوائم المالية في البنوك الإسلامية وفقا لمعايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دراسة حالة بنك السلام (2020 - 2023)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 9 المجلد 1، ص 1236 - 1252.

5 - Al Nuaimi & et al,(2024),Murabaha in Islamic Finance: An In - Depth Review and

Analysis of Recent Contributions,Vol 2.

6 - Ben Jedidia Khoutem & Ibrahim Hidoussi ,(2024) Pricing of Murabaha:Issues and ,Insights, Dec(2024), Al Qasimia University Journal of Islamic Economics, Vol 4 No (2):pp119 - 144.

7 - Elshaafi(,2021),The Scientific Basis for the Pricing of the Murabaha Product in the Libyan Banks, Journal of Economic and Business – Misurata University, Vol 8, No 2.pp76 - 98.

8 - Haryati, A., & Abdul Mughits (2025), Problems of Murabaha Financing in banking products,l - FINANCE;A Research Journal on Islamic finance ,Vol 11 No (1), pp 113 - 130.

9 - Hair, Joseph F. (1998)*Multivariate data analysis*. Upper Saddle River, N.J:

Prentice Hall.

● **ثانياً: التقارير والنشرات:**

1 - هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017).

2 - هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2021).

3 - المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار المحاسبي رقم (2) المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، المنامة، البحرين، AAOFI.

4 - المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار المحاسبي رقم (28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى، المنامة، البحرين، AAOFI.

5 - المعايير الشرعية: المعيار الشرعي رقم (8) المرابحة للأمر بالشراء. المنامة، البحرين: AAOFI.